

PUBLIC

ANNEX 9.15

إيران عن الشبكة الإمارات | الأردن | البحرين | تونس | الجزائر | السعودية | السودان | سوريا | الصومال | العراق | ضان | فلسطين | قطر | الكويت | لبنان | : English: IFEX بالصربية
ليبيا | مصر | المغرب | اليمن | دولية و اقليمية



ANHRI.NET.English

The Arabic Network for Human Rights Information

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

SHARE

الرئيسية «تقارير ودراسات» الديكتاتور المَعمر

الديكتاتور المَعمر
ليبيا : 40 عام تحت سيطرة العقيد



الديكتاتور المَعمر ليبيا : 40 عام تحت سيطرة العقيد

مقدمة

يعد الأول من سبتمبر عام 1969 بمثابة بداية جديدة لتاريخ دولة ليبيا عندما قامت حركة "الضباط الوطنيين الأحرار" في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول معمر القذافي "1" بالاستيلاء على السلطة بعد أن تحركت قوات من الجيش ونجحت في الإطاحة بالنظام الملكي ، حيث أسرع ممثله حسن الرضا -ولي العهد- في التنازل عن العرش، بينما كان الملك إدريس الأول في زيارة استجمام بتركيا واليونان، وأذاع القذافي أول بيان لحركته على الشعب الليبي .

وقد عانت ليبيا من مرارة الاستعمار لسنوات طويلة حيث سلمتها الدولة العثمانية عام 1912 إلى إيطاليا بموجب معاهدة "لوشي" واستمر الاحتلال الإيطالي إلى عام 1932م ورافقه هذه الفترة ثورة ومقاومة وجهاد من قبل الليبيين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ونتيجة لتقاسم الدول المنتصرة للعالم تم تقسيم ليبيا بين كل من بريطانيا وفرنسا ، حيث حكم البريطانيون "طرابلس وسرنه" أما منطقة "قزان" فكانت من نصيب الفرنسيين ، وبعد صدور قرار من الأمم المتحدة عام 1949 ينص على استقلال ليبيا وتشكيل لجنة دولية تشرف على الاستقلال في مدة أقصاها سنتين حتى 24 ديسمبر 1951 ،بحصولها على استقلالها كملكة اتحادية وتسلم الملك "محمد إدريس السنوسي" الحكم .

وعند تسلم السنوسي الحكم عمل على توقيع معاهدات مع دول أجنبية ومنها بريطانيا ، حصلت الأخيرة بموجبها على نفوذ وسيطرة واسعة على بعض المناطق الليبية مما أدى إلى عدم رضا الشعب الليبي على هذه المعاهدات التي اعتبرها إعادة للسيطرة الأجنبية التي ناضل طويلا للتخلص منها وفي يناير 1964 اجتاحت المظاهرات ليبيا احتجاجا على سياسة الملك الذي أعلن تنحيه عن الحكم الا انه تراجع عن قراره فيما بعد واستمرت حالة المتناوشات والمظاهرات المتكررة حتى قيام الثورة والتي غيرت اسم ليبيا إلى (الجمهورية العربية الليبية).²

وفي حين لم يتبلور شكل النظام الجديد لليبيا طيلة السبع سنوات التالية لقيام الثورة فإن بداية عام 1977 شهدت تغيرات رئيسية دفعت باتجاه شكل جديد للنظام السياسي مخالفا للنظام الملكي والسنوات الأولى من ثورة الجيش حيث إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها البيروقراطية التقليدية ، وحلت محلها ما سمي بـ "سلطة الشعب" التي ينص إعلانها على أن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي للشعب يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام "3".

ثورة الفاتح واستيلاء القذافي على الحكم :

بعد تشكيل حركة الضباط الوطنيين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول - وقتها- معمر القذافي تم الإستيلاء على السلطة في الأول من سبتمبر عام 1969، وقام القذافي بإجلاء القواعد الأمريكية واللاتجليزية من ليبيا ، ثم حاول العمل على الوحدة العربية ولكن محاولاته الانتمائية فشلت ، سواء في ما سمي بـ " اتحاد الجمهوريات العربية " بين مصر وليبيا وسوريا ، أو اندماج ليبيا مع مصر و تونس .

وقد نصب القذافي زعيما للبلاد في هذا الوقت ، وعلى الرغم من أنه لا يحمل لقباً رسمياً حيث يُشار إليه أحيانا بلقب "الأخ القائد" وأحيانا أخرى بلقب "قائد الثورة" فإنه يسيطر على كل الجوانب الرئيسية للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد .⁴

وقد حاولت الثورة إضفاء الطابع الإسلامي على حكمها حتى لا تصطدم بمشاعر الشعب الإسلامية التي غرسها فيهم الحقبة السنوسية التي بدأت مع حصول ليبيا على استقلالها عام 1951 وانتهت بالثورة ؛ لذا أصدرت حكومة القذافي قانوناً يمنع تعاطي الخمر، وعملت على تطبيق فريضة الزكاة، وأعلن القذافي توجهه الإسلامي ،ورسمت الثورة سياسة نفطية جديدة لوضع حد للاحتكار الأجنبي للثروات الوطنية، فقام القذافي بتأميم شركة النفط البريطانية، عندما قامت بريطانيا بتسليم ثلاث جزر عربية في الخليج لإيران، كما قام بسحب رصيد ليبيا الضخم من نطاق منطقة الجنية الإسترليني في 6 أبريل 1973م.

السلطة الشعبية الشككية

طبقاً للكتاب الأخضر الذي ألفه العقيد معمر القذافي عام 1975 م فإن القذافي رفض فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب ، وطرح إلى المؤتمرات الشعبية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية ومن الناحية النظرية تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار حيث تنتقل قراراتها إلى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات ، ومنذ عام 1992 وجد مستويات من المؤتمرات الشعبية " الأساسية ومؤتمر الشعب العام " ويصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يتراوح بين عدة مئات والوف في فترات مختلفة ، وتعاقب على أمانة مؤتمر الشعب العام العديد من القيادات ولكن المعروف عمليا انه منذ الثمانينات تقلصت صلاحية أمانة مؤتمر الشعب الأساسية واعطيت لمؤتمر الشعب العام ، وبناحية أكثر عملية فالمؤتمر العام غير فعال لانه يجمع اسبوعا كل عام



كما انضم لقائمة إيفكس
كما انضم لقائمة الشبكة

- ✖ بيانات صحفية
- ✖ تقارير
- ✖ موضوع للمناقشة
- ✖ موانيق دولية
- ✖ انضم لقائمة إيفكس بالعربية
- ✖ أرشيف الشبكة
- ✖ قائمة الحقوق
- ✖ النشرة الأسبوعية
- ✖ إصدارات حقوقية

إستفتاءات سابقة

ضع وصلتنا بموقعك



مبادرات الشبكة العربية

مدونات كاتب Katib Blog	إندرت حر
Openarab.net	موقع جهود
Gohod.net	إفهم دارفور
ifhamdarfur.net	موقع هموم
Grievances	موقع قضايا
Kadaya.net	



ولا يكون لدى اعضائه معلومات او مهارات كافية للقيام بواجباتهم وتكررت أكثر من مرة ان تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي لدرجة انه عندما حاول المؤتمر تخفيض الضرائب في عام 1990 رد القذافي "هذه ليست قرارات الشعب الذي اعرفه" فما كان من المؤتمر إلا أن ألغى القرار "5".

القذافي وسبل القوانين المقيدة للحريات لعقب الثورة

تعد ليبيا أول دولة عربية ينضبط فيها التشريع بصنوبر أول قاعدة بيانات تشريعية تاريخية فيها على مستوى دول العالم العربي في موسوعة التشريعات الليبية، وهي تتكون من أربعين مجلدا (كلاسيكا) تغطي المرحلة من الاحتلال الإيطالي وحتى المرحلة المعاصرة ويضاف إليها الملحق بشكل دوري. ولقد كانت هذه الموسوعة التاريخية سابقة في دعم نظم الحكم في بعض الدول العربية مثلما هو الحال في النظام الفيدرالي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم استقائه من التجربة الفيدرالية في ليبيا في الفترة ما بين (1951-1963) "6"

وقد سن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي منذ وصوله إلى السلطة مئات من القوانين في مختلف المجالات، ومنها ما له علاقة مباشرة بالحريات العامة وممارسة النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي غالبيتها كانت تعكس حرصه على تحصين نفسه بسد الثغرات وصدد الأبواب أمام أي رأي أو تيار آخر منافس لسلطته وبالتالي إيجاد المبررات القانونية الجاهزة لقصفه واقتصاصه. ، فإلى جانب ان هذه القوانين لم تصدر عن السلطة التشريعية المنوط بها ذلك وإنما صدرت من سلطة تنفيذية ممثلة في مجلس قيادة الثورة ، فقد استخدمت هذه القوانين كسيف مسلط على رقاب الليبيين لحرمانهم من حقوق أساسية مشروعة بولم إلغاء دستور 1951 الذي أسس وجسد الشرعية الدستورية التي قامت عليها الدولة كان أولى خطوات القذافي لتشديد قبضته على الدولة حيث انتهالت القوانين الداعمة لذلك والتي تسير في ذات الاتجاه المعاكس لاتجاه الديمقراطية والحرة . "7" ومن هذه القوانين:

- القانون رقم 45 لسنة 1972 والذي يحرم الإضرابات والإعتصامات والمظاهرات
- قانون رقم 71 لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية والذي اعتبر إحدى مواد ممارسة الحياة الحزبية خيانة في حق الوطن والتي أطلق عليها مقولة " من تحزب خان " وربّنت المواد الثالثة والرابعة منه عقوبات الإعدام والسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات لكل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور
- قانون حماية الثورة في 11 ديسمبر 1969م. والذي نصّت المادة الأولى منه على أنه يعاقب بالإعدام كل من رفع السلاح في وجه النظام الجمهوري لثورة الفاتح أو اشترك في عصابة مسلحة لهذا الغرض .
- وثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990 ، التي جاءت إمعانا في كبت الحريات وإهدار حقوق الإنسان وأعطت لقائد النظام حصانة من أي مسألة قانونية.

ومن بين توجيهات قائد الثورة الواجبة النفاذ وفقا لمقالة الأمين العام للاتحاد الليبي للمدافعين عن حقوق الإنسان "شارف الغرياني " (نعدم حتى الأبرياء بقصد إرهاب الجاني الحقيقي الذي قد لا يكون معروفا في تلك اللحظة .. من يريد أن يتحدى الثورة إذا كان في الداخل هذا أمر مفروغ منه سنداهم هذا الموقع وندمره حتى لو كان مسجداً ، وإذا كان في الخارج علينا أن ننقل إليه في الخارج فنهاجمه وننفذ فيه حكم الإعدام.....! "8" وقد تم وضع هذا القانون - وثيقة الشرعية الثورية- المسمى " ميثاق الشرف " وجاء في مرحلة لاحقة للثورة عندما تنامت حالة الرفض الشعبي للنظام بهدف إرهاب أي صوت معارض، وذلك بتطبيق عقوبات جماعية ليست ضد من يرتكب فعلا يعتبره النظام مضادا له، بل ضد أولئك الآخرين من أقارب وعائلات وقبائل وحتى الأصنقاء المقربين للجنة! ... "9"

- قانون رقم 75 لسنة 1973 بشأن تأميم الصحف والدوريات الخاصة المستقلة أو الأهلية وأبيلتها بالكامل إلى الدولة وكان من بينها آنذاك صحف: "البلاغ، الرائد، الحرية، الشوري، الجهاد، الرأي، الميدان، الحقيقة..".
- قانون رقم (10) لسنة 1993 م. بشأن التطهير ، والتي تعني تقطيع أطراف المخالفين له.
- قانون رقم 52 لسنة 1974 م في شأن إقامة حد القذف ، والذي يعني جلد المتهم بالقذف والتشهير عدد ثمانون جلدة.
- قانون رقم (5) لسنة 1991 بشأن تطبيق مبادئ الوثيقة الخضراء الكبرى وهي المستمدة من الكتاب الأخضر والتي جاء بمقدمتها أن الكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب من أجل إقامة مجتمع كل الناس فيه أحرار متساوون في السلطة والثروة والسلاح واستجابة للتحريض الدائم للثائر الأممي معمر القذافي صانع عصر الجماهير "10"، وغيرها من القوانين التي لا تمت للإنسانية المعاصرة بأي صلة.

سلطات القذافي في مرحلة التثوير

تولي القذافي العديد من المناصب التي تجعله متفردا بالسلطة منذ قيام الثورة وحتى نهاية مرحلة ما يسمى بمرحلة التثوير في عام 1977 العديد من المناصب منها:

- رئيس مجلس قيادة الثورة.
- قائد عام القوات المسلحة الليبية (وفيما بعد قائد أعلى).
- وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- رئيس مجلس التخطيط الأعلى.
- رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي.
- رئيس التنظيم السياسي الوحيد الممثل في الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمره الوطني (ثم القومي) العام.

وفضلا عن ذلك، فقد شغل القذافي منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من 1970/9/13 وحتى 6 أبريل 1972 "11" الحريات المدنية والسياسية في ظل حكم القذافي :

أولا: حرية الإعلام

1- الصحافة:

يطرح الأخ العقيد قائد الثورة الليبية رؤيته للصحافة عبر رائعته الخالدة الكتاب الأخضر فيقول في القسم الخاص بالصحافة: " أنا أشهد بنفسي أن كل الصحف الحرة هي صحف مرتشبة وبذلك تكون صحفا فاسدة"

وهكذا لخص الزعيم الملهم واقع الصحافة في هذه المقولة الخالدة!! ولكن ماذا عن الصحافة التي نعرفها جميعا!!!

يعود تاريخ الصحافة في ليبيا إلى عام 1827 حين أنشأ عدد من قناصل الدول الأوروبية في طرابلس صحيفة " المنقب الإفريقي " باللغة الفرنسية لتعبر عن حال المستعمرين هناك ، تبعها إنشاء أول صحيفة باللغة العربية تحت اسم " طرابلس الغرب " والتي أنشأها الوالي العثماني محمود نديم باشا ، ورغم كم الاستبداد الذي شهدته ليبيا أثناء الحقبة العثمانية إلا ان البلاد شهدت ظهور العديد من الصحف

والمجلات ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن المادة الثانية من قانون المطبوعات المنشأ عام 1909 ينص على "أحقية كل شخص بلغ عمره 21 عاما في إصدار صحيفة يومية أو أسبوعية أو مستقلة"، كما شهدت البلاد إدخال مطابع خاصة، بومع دخول الإستعمار الإيطالي لليبيا عام 1911 دخلت الصحافة في ليبيا حقبة سوداء، حيث تمت مصادرة المطابع، واستولت السلطات العسكرية عليها.. كما استبدلت جريدة "طرابلس الغرب" بـ "إيطاليا الجديدة"، وبعد خروج الاستعمار الإيطالي عام 1943 ودخل ليبيا تحت الإدارة البريطانية شهدت الصحافة في ليبيا بداية تأسيس جديد، وعلى أسس أقرب إلى الصحافة المعاصرة اليوم، وقد صدر في هذه الفترة ما يقرب من 20 صحيفة، وذلك بسبب نشاط الأحزاب والقوى السياسية، نشاطا لم تعهده ليبيا طوال تاريخها المعاصر، ومع حصول ليبيا على استقلالها في ديسمبر 1951 وعلى الرغم من أن حكومات الملك إدريس السنوسي ألغت الأحزاب السياسية، إلا أن الأرقام التالية تمكّن مدى نشاط الصحافة في ذلك الوقت: فقد صدرت 14 صحيفة يومية وأسبوعية، و 13 مجلة شهرية أو نصف شهرية و 8 صحف ناطقة باللغة الإنجليزية و 3 صحف ناطقة باللغة الإيطالية. وكانت نسبة الصحف المستقلة تبلغ 65 في المائة، بينما لا تتعدى نسبة الصحف الحكومية 35 في المائة، وفي عام 1969 ومع قيام ثورة سبتمبر " ودخول البلاد تحت حكم مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه العقيد معمر القذافي، بدأ ضباط الثورة بمصادرة الصحف الخاصة وتقليص الصحف الصادرة عن الهيئات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وإنشاء صحف ذات "لون ثوري موجه"، ودخلت الصحافة في ليبيا مرحلة تنوير الجرائد وأدلتها ولم يعد المجال مسموحا بإنشاء صحف خاصة أو مستقلة، وصدرت أول صحيفة يومية في 20 / 10 / 1969 تحت اسم "صحيفة الثورة"، 12 " أعقبا تقديم عدد من الصحافيين الليبيين للمثول أمام محكمة الشعب"، بسبب كتاباتهم "المخالفة لتوجهات الثورة الليبية"، كما اعتقل عشرات من الصحافيين الليبيين ضمن 700 مثقف وكاتب تم اعتقالهم في عام 1973 ، ومنع المواطنون الليبيون من ممارسة حقهم في إصدار الصحف الخاصة، كما منوا من الكتابة والتعبير عن آرائهم التي قد لا تتفق مع رؤية النظام السياسي القائم، وأصبحت مثل هذه الكتابات سببا كافيا للاعتقال والسجن، والمثول أمام محاكم لا تمتلك أبسط معايير وأسس المحاكم العدالة. ومع عام 1973 وإعلان ما يعرف "بالثورة الثقافية"، تم إعلان "سلطة الشعب" في 1977 وإنشاء حزب "حركة اللجان الثورية" على الرغم من منع الأحزاب في ليبيا، بات مشهد الصحافة في ليبيا أكثر تضيقا وقمعا. 13 "

أما اليوم فإن المشهد الصحافي الليبي وصل إلى حالة من الفشل والتراجع، على مستوى القوانين وعلى مستوى الواقع، فالיום ليبيا لا يوجد بها سوى 4 صحف رئيسية فقط، ثلاثة منها (الجمهورية والشمس والفجر الجديد) تابعة للمؤسسة العامة للصحافة، وواحدة (الأخضر الأخضر) تتبع حزب "حركة اللجان الثورية"، الجهة الوحيدة التي من حقها أن تصدر الصحف. ولا تتعدى مبيعات هذه الصحف في رأي البعض 4 آلاف نسخة، بل إن بعضها تقلص إلى 1500 نسخة، يتم توزيعها على المؤسسات الحكومية بـ شكل إلزامي ، ومهمة هذه الصحف تتمثل في الترويج لأفكار الكتاب الأخضر، والدعاية للثورة 1969، وتمجيد العقيد القذافي، الذي لا يمكن نقده أو نقد أفكاره بأي حال من الأحوال، كما لا يمكن نشر أي أفكار أو رؤى "تخالف توجهات الثورة ومبادئها"، ورغم التطورات الهائلة التي عرفتها حرية الصحافة واستقلال قطاع الإعلام في أغلب دول العالم لا زالت الصحافة في ليبيا تعاني من هيمنة السلطة (النظام السياسي) الكاملة عليها وعدم وجود أي هامش لحرية الصحافة خاصة فيما يتعلق بالمواضيع والقضايا الهامة والمتعلقة مباشرة بحقوق المواطنة وبممارسة السلطة وتركيباتها والنظام السياسي وتجاوزاته القانونية والإدارية في إدارته للشأن العام، كل هذه المواضيع التي تناقش في أغلب دول العالم بكل حرية على صفحات الجرائد وفي منابر إذاعية وتلفزيونية حرة لا زالت تعتبر في ليبيا حتى الآن "خطوط حمراء" لا يسمح بالكتابة فيها أو النشر حولها تحت غطاء "حماية الثورة" وتارة بوضع "خطوط حمراء" تحكّم بموجبها جميع أدوات النشر وتحكم حتى في تحديد المواضيع التي يمكن تناولها والمواضيع الممنوع الخوض فيها. 14 "

2- الإنترنت

على الرغم من غياب أي إطار قانوني محدد لآليات رقابة وحجب المواقع المختلفة إلا أن السلطات الليبية تفرض رقابتها على المواقع المعارضة، وفي بعض الحالات تقوم بتدميرها تماما، ويقول أحد الناشطين من ليبيا أن جميع مواقع المعارضة محجوبة داخل ليبيا ولا يمكن تصفحها إلا عن طريق تخطي البروكسي، ومن هذه المواقع المحجوبة "أخبار ليبيا" <http://www.akhbar-libya.com> و"ليبيا وطننا" <http://www.libya-watanona.com> و"ليبيا المستقبل" <http://www.libya-almostakbal.com> وأنه عندما يحاول أحدهم تصفح هذه المواقع من داخل مقاهي الإنترنت ربما يتعرض للطرود أو ما هو أسوأ من ذلك (28)، بينما يقول مواطن آخر أن هناك حجب واضح لبعض المواقع خاصة مواقع المعارضة وأن الدولة هي المسئولة عن الحجب، وأن الأجهزة الأمنية قامت في الأونة الأخيرة باستقدام مجموعة من الخبراء من روسيا في هذا المجال من أجل زيادة قبضتها على تصفح الانترنت

ورغم الرقابة والتضييق الذي تفرضه السلطات الليبية على استخدام شبكة الإنترنت إلا أنها أثبتت نجاحا ملحوظا كوسيلة إعلام مؤثرة خاصة في حالة مظاهرات بنغازي التي انطلقت في 2006/2/17، وقامت السلطات الليبية بفرض حالة من التعتيم الإعلامي الشديد على هذه الأحداث ولكن الانترنت أفلتت من هذا الحصار كما قالت بيانات الجماعات الحقوقية الليبية، وذكر بيان أن السلطات الليبية قامت بإغلاق عدد من مقاهي الإنترنت كما قامت بمراقبة المقاهي الأخرى، وتم اعتقال العديد من رواد هذه المقاهي لتحقيق معهم بتهمة زيارة "مواقع مشبوهة". ورغم ذلك فإن الأخبار التي تسربت حول الأحداث نشرتها مواقع المعارضة الليبية من خلال رسائل إلكترونية من الداخل. 15 "

3- المحطات التلفيزيونية والفضائيات

ولا توجد في ليبيا أية محطات إذاعية أو تلفزيونية ذات ملكية خاصة، بل تقع جميعها تحت سيطرة الحكومة عبر "الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى"، التي تضع بصرامة برامج للترويج لما تحقّقه من نجاحات.

وحتى وقت قريب كان عدد القنوات التلفيزيونية في ليبيا محدود للغاية سواء فضائية أو أرضية منها :

الجماهيرية والفضائية الليبية . ليبيا الشبابية . المنوعة . التواصل . الهداية . وقتاتي ليبيا الرياضية . وقناة البديل .

وكان لمدينة طرابلس نصيب الأسد منها.

ولعل قيام معمر القذافي بتأميم قناة الليبية المستقلة ، وتحويلها الى قناة حكومية ، وتسليمها لرئيس هيئة الإذاعة الليبية ، في شهر ابريل 2009 ، بسبب اعتراض البعض على برنامج الاعلامى المصري الشهير حمدي قنديل الذى بدأ عرضه على القناة في مارس 2009 ، يوضح بجلاء مدى سهولة إتخاذ القرارات للأخ العقيد ، الذي يزعم عدم سيطرته على أي شيء وأن الأمور كلها في يد اللجان الثورية في ليبيا.

4- شئون النشر والكتب

وعلى صعيد السماح بنشر وتداول الكتب والمجلات والصحف على ليبيا، لا تزال سلطات الرقيب الجمركي تمنع دخول أغلب الصحف العربية والدولية، ولا تسمح إلا بدخول صحيفة "العرب الدولية" بسبب إحتيازها الواضح للنظام الليبي وأرائها المؤيدة له، كما لا تزال "مجلة عراجين"، وهي مجلة ليبية ثقافية تصدر من القاهرة، ممنوعة من الدخول إلى البلاد.

ولم تكن دعوة أحد أنجال القذافي (سيف القذافي) لإلغاء وزارة الإعلام مناديا بـ " إلغاء وزارة الإعلام بشكلها المعتاد، معتبرا أنه عندما تكون هناك وزارة إعلام في أي دولة معناه ليست هناك حرية، لأنه ستكون هناك رقابة على المطبوعات والنص وعلى الصحافة

والرقيب".16" سوى درب من الدعاية الجوفاء لمؤسسته التي افتتحها باسم مؤسسة الغد التابعة لمؤسسة القذافي التي يرأسها ، إذ لم تمنح عدة أيام حتى جاءت تصريحات السيد أحمد إبراهيم — الذي يمثل الخط الذي يوصف بالثوري — أثناء توليه لرئاسة " المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر " في 13 مايو 2008 .. التي قال فيها ، بعد تأكيده أن حرية التعبير خدعة غربية (..إن الصحافة الديمقراطية هي التي ينص عليها الكتاب الأخضر ، أي التي تصدرها لجنة شعبية ممثلة لكل فئات المجتمع ..)17" "

ثانيا : التظاهر والتجمع السلمي :

تم حظر التظاهرات والإعتصامات والإضرابات السلمية كصوره من صور التعبير الجماعي من قبل القطاعات والفئات الشعبية والمهنية والطلابية، بعد أن كانت جميع القطاعات الشعبية والمهنية تتمتع بهذا الحق في ظل الحكم الملكي، حيث شهد عقدي الخمسينات والستينات عدداً من التظاهرات والمسيرات والاحتجاجات السلمية والإضرابات العمالية العفوية، إلا أن هذا الأمر توقف تماماً بعد ثورة 1969 بدعوى أن كل المطالبات الشعبية تحققت أو سوف تتحقق على يد قادة ثورة الفاتح ، وأصبح التعبير عن الرأي والتوجهات والأراء السياسية بالصورة التي كانت تتم في السابق بمثابة "الخيانة العظمى" ، ومنعت كافة المظاهرات المعارضة لثورة الفاتح أو لسياسة القذافي وسمح فقط بالمظاهرات المؤيدة للثورة من أجل استجداء التأييد والمساندة . 18 "

وفي عام 1972 أصدر "العقيد" القذافي أمراً شفهياً ثم كتابياً عموماً على سائر الدوائر والمؤسسات والشركات والإدارات الحكومية في ليبيا ينص على " إخراج العاملين والموظفين في المسيرات والتظاهرات التي تنظمها السلطة ، ومعالجة المتخلفين عن ذلك والرافضين للمساهمة فيها " ، وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات العمالية والمهنية المختلفة، ووصل الأمر في معظم الأحيان إلى حد دفع مبالغ مالية للمتظاهرين سواء كانوا لبيين أو عرب أو أجانب ، ووفقاً لما نشره موقع ليبيا الحرة على منتدى الحوار به فإن المظاهرات التي خرجت لتعبر عن رأي القطاعات الشعبية المختلفة والطلابية الحرة رافضة لنظام القذافي وممارسته بداية من عام 1972 وحتى 1976 فقد تعرض المشاركون فيها إلى أبشع صور القمع واعتقل الآلاف من عناصرها وأودعوا السجون والمعتقلات، وتعرض عدد كبير منهم إلى التعذيب، وقُتل بعضهم أو شق في الميادين والساحات، وشرذ الكثيرون منهم في المنافي ، ولا ننسى هنا أن القذافي لم يتوانى عن إطلاق أوامره الشخصية في أبريل 1984 بإطلاق النار على المتظاهرين الليبيين الذين تظاهروا أمام مكتبه الشعبي بالعاصمة البريطانية حيث سقطت شرطة إنجليزية.

وفي فبراير 2007 حاول عدد من أصحاب الرأي والناشطين السياسيين القيام باعتصام سلمي في ميدان الشهداء بطرابلس فقامت سلطات الأمن واللجان الثورية بالإعتداء عليهم وعلى ذويهم ووجعت لهم تهمة كاذبة . 19 "

ثالثا : تجريم حق تكوين الأحزاب

تصنف ليبيا على أنها من أبرز دول العالم التي تمنع إقامة أحزاب سياسية ، فوفقاً للوثيقة الصادرة عن مؤتمر الشعب العام " الهيئة التشريعية " فالأحزاب السياسية ممنوعة ويعتبر كل من يمارس الحياة الحزبية خائن وعميل ويقف أمام نهضة وتطور البلاد ، ورغم ذلك ظهرت عدداً من الحركات السياسية المعارضة، وكان تيار الجماعة الإسلامية " الاسم الليبي لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا" هو الأكثر ظهوراً على الساحة . 20 "

وفي لقاء مع قناة الجزيرة الفضائية عام 2005 ، قال سليمان عبد القادر ، المراقب العام للإخوان المسلمين في ليبيا "ما عندنا الآن هم الإخوان الموجودين داخل السجن.. خارج السجن لا ليس عندنا أي عدد من الإخوان، كل الإخوان اعتقلوا وموجودين داخل السجن"21 "

أما عن القوى الأخرى مثل اليسار فليس هناك أوضح مما قاله العقيد القذافي في 15/4/1973م في مقابلة إعلانية عن قيام ما أسماها بالثورة الشعبية " أنا لا أقبل أن واحد يسم أفكار الناس وهو ليس بقادر على قبول التحدي... هذه حصلت في الجامعة وحصلت في الشارع... وعليه أنا أقول لكم أي واحد يجده يتكلم عن الشيوعية أو فكر ماركسي أو إلحادي سوف يوضع في السجن. وسأصدر الأمر لوزير الداخلية بتطهير أي مجموعة من هؤلاء الناس المرضى... وإذا وجدنا أي شخص من الإخوان المسلمين أو حزب التحرير الإسلامي يمارس نشاطاً سياسياً اعتبرناه يمارس نشاطاً هداماً مضاداً للثورة التي قامت من أجل الشعب سنضعه في السجن... وهناك أناس اعرفهم سكّن عنهم وسامحتهم، ولكن لا يمكن أن نسمح لهم بعد اليوم بتسميم أفكار الشعب... معنى هذا أن هناك أناس عليهم أن يجهزوا أنفسهم من الآن لأنهم ساضعنهم في السجن".

ولا يجب أن ننسى هنا الواقعة الشهيرة للعقيد القذافي أثناء زيارته إيطاليا مؤخرًا حين نصحتها بإلغاء كافة الأحزاب السياسية قائلا " لو كان الأمر بيدى لألغيت الأحزاب السياسية ومنح الشعب الإيطالي السلطة المباشرة ووقتها انه لن يكون هناك يمين ولا يسار ولا وسط فالنظام الحزبي يجهض الديمقراطية". 22 "

إهدار الأموال الليبية

وفقاً لما أورده الدكتور محمد يوسف المقرئ رئيس ديوان المحاسبة الأسبق وسفير ليبيا في الهند في مقالته عن مأساة ليبيا ومسئولية القذافي في عام 2002 ، فقد أنفق النظام الليبي بعد الثورة ما لا يقل عن 40% من عائدات ليبيا النفطية على شراء السلاح وتكديسه وعلى الإنفاق العسكري!! و أن الرائد عبد السلام جلود أورد في خطاب لقائه بمدينة سرت خلال ما عُرف بعيد الوفاء الذي أقيم في سكرتري العشرين للثورة أوائل أبريل عام 1989 أن النظام أنفق منذ قيام الانقلاب وحتى ذلك التاريخ ما نسبته 22% من عائدات ليبيا النفطية (أي نحو 44 مليار دولار) على تمويل ودعم ومساندة حركة الثورة العالمية وحركات التحرر مضيفا أن القذافي لم يكن سعيداً باتفاق هذا المبلغ على حركات التحرر ، حيث يجده أقل من اللازم 23 "

و حسبما يشير نفس المصدر ، فقد ساعد القذافي في تمويل ورعاية عمليات وحركات في أكثر من 40 دولة عربية وأفريقية وآسيوية وأوروبية ، ونحو (127) عملية.24 "

وهو ما أسفر عن قيام قرابة (50) دولة عربية وأفريقية وآسيوية وأوروبية وأمريكية بقطع أو تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع نظام الأخ العقيد قائد الثورة.25 "

وفي 16 أغسطس 2009 ، نقلت شبكة الـ بي بي سي " عن جريدة التيليجراف مقالاً للكاتب ديفيد بلير قال فيه" أن القذافي عمل خلال السبعينات والثمانينات كممول لعدد من الجماعات الإرهابية بما في ذلك الجيش الجمهوري الإيرلندي، وأن العديد من القادة المملوطة أيديهم بالدماء تمتعوا بدعم القذافي بما في ذلك عيدي أمين في أوغندا وشارلس تابلور في ليبيريا"26 "

الفائدة الأساسية للكتاب الأخضر، التربح والثراء السريع

شرح القذافي في تأليف "الكتاب الأخضر" في عام 1975 ، و صدر الجزء الأول منه في 3 يناير 1976، ويتناول ما أطلق عليه "مشكلة الديمقراطية — سلطة الشعب"، وأصبحت مقولات هذا الكتيب منذئذ المرجعية السياسية لنظام الحكم في ليبيا ، ويضم الكتاب ثلاثة فصول الأول تناول الركن السياسي عن مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع ، والثاني الركن الاقتصادي فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية

بين العامل ورب العمل ، و الثالث الركن الاجتماعي وفيه أطروحاته عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون . 27 " .

وقد أنشئ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1485 بتاريخ 9 أكتوبر عام 1981 ، بناءً على قرار "جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية" أيماناً والتزاماً منها بضرورة تسخير المعطيات الفكرية والمفاهيم الإستراتيجية والأساليب الديمقراطية الكامنة بفكر النظرية الجماهيرية (الكتاب الأخضر).

ووفقاً لتعريف المركز له فالكتاب الأخضر ليس إلا المحصلة النهائية لكفاح الشعوب ونضالها ضد أنظمة الاستغلال والعبودية وتقديمها لكل الحلول والأفكار الجذرية (التطبيقية) لجميع المشاكل والإشكاليات المجتمعية على صعيد الساحة المحلية والإقليمية والعالمية 28 "

ومنذ صدور الكتاب الأخضر ، وما أعقبه من نشأة المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بنموه الهائل، فقد أصبح هذا الكتاب مصدراً للرزق والثراء السريع للآلاف من الكتاب والصحفيين وغيرهم في الوطن العربي أو العالم ، سواء عبر إنشاء مراكز تتبع هذا المركز ، أو تناول الكتاب نفسه بالبحث والدراسة ، رغم علم الجميع أنه قد يزيد قليلاً عن كتب الأطفال ، لكنه لا يرقى لكونه كتاب جاد.

وحول العائد المالي الضخم الذي يحصل عليه أي مشارك في أحد أنشطة المركز يقول جمال عيد "خمسائة دولار حصلت عليها نتيجة محاضرة متواضعة عن حرية التعبير على الإنترنت في مؤتمر هزيل حول الإعلام الإلكتروني عقد بمقر المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، كنا أكثر من مائة مشارك ، إقامة وتذاكر سفر ، ومقابل مادي ضخم ، ماذا لو كنت كتبت مقالاً يمدح أو ينتهي على هذا الكتاب الساذج 29 " .

ووفقاً لما نشرته جريدة الرياض السعودية فقد حفل الكتاب بعدد من الملاحظات التي أقل ما يمكن أن توصف بها بالسذاجة حيث انه يوضح في مقطع منه حينما يتحدث عن الاختلافات بين المرأة والرجل فيقول «الرجل لا يحمل» إلى الأراء المتعصبة وذلك حين ادعى بأن السود في العالم يتكاثرون بلا حدود لأنهم «مارسون الخمول في جو حار دائم» وتصل المقالة إلى نتيجة مؤداها أن "عدداً قليلاً من الناس خارج ليبيا وعدداً متناقصاً داخل ليبيا نفسها يحملون الكتاب حمل الجد. ومثل العديد من الأشياء هنا يحاول المركز تغيير النظرة للكتاب". 30 "

وسوف يفاجأ المتصفح لقائمة المترجمين من الكتابة حول الكتاب الأخضر والمشاركين في أنشطة المركز المسمى بضخامتها ويفزع من كم الأسماء والمؤسسات التي أثرت بشكل كبير ، حيث ضمت القائمة أسماء أكاديميين من أغلب بلدان العالم ، ونشط العديد من الكتاب والصحفيين والمنافقين بإفتتاح فروع للمركز في بلدانهم ، أو المشاركة بأوراق بحثية ، بحيث باتت الكتابة عن الكتاب الأخضر مهنة مربحة أكثر في بعض الأحيان عن العمل في بلدان النفط ، ويمكن مراجعة أنشطة المركز والمتعاونين معه عبر موقعه على شبكة الإنترنت. 31 " .

سياسة ليبيا تجاه المعارضين :

استمر اعتقال المواطنين الليبيين في داخل وخارج ليبيا وإعدام السجناء المحتجزين في ليبيا تنفيذاً كما يبدو للسياسة الرسمية الداعية إلى التصفية الجسدية لخصوم الحكومة السياسيين ، ومن المعتقد أن هناك مئات من السجناء السياسيين وسجناء الرأي محتجزين دون توجيه تهم إليهم ، وقيل أن بعضهم سجنوا بعد محاكمات غير عادلة أو ظلوا في السجن رغم تبرئتهم أو انقضاء فترة حكمهم ، ويقال أن هناك سجناء كثيرين محتجزين في مراكز اعتقال سرية وإنهم عرضة للتعذيب ، وتعرض المنفيون الليبيون للاعتداءات المتكررة ومنهم محمد فييمة الذي اعتُقل في أثينا ويوسف خريش في روما ونجا سفير ليبيا السابق من محاولة لاعتقاله في فيينا كل هذا عام 1987 فقط ، ولم يعرف ما إذا كان المسؤولون عن هذه الاعتداءات يتصرفون بناءً على أوامر مباشرة من السلطات الليبية ، إلا أن حوادث الاعتقال بدت متساقطة مع نمط من الاعتداءات على منائوي الحكومة سبق وادعت السلطات الليبية مسؤوليتها عنها . 32 " .

وفي 17 فبراير 1988 شاهد الشعب الليبي بعض مشاهد إعدام تسعة مواطنين ، حيث إعدم 6 منهم بالإعدام شنقا و3 رمياً بالرصاص وقيل أن معظمهم ينتمون إلى مجموعة معارضة باسم " الجهاد "، وورد أن محكمة ثورية في بنغازي حكمت عليهم بالإعدام بعد اتهامهم باغتيال مواطنين ليبيين ومحاولة اغتيال خبراء سوفيت ، وكان ذلك بعد أن دعت المؤتمرات الشعبية الأساسية في جميع أنحاء ليبيا في أكتوبر 1986 إلى التصفية الجسدية لثمانية أشخاص وصفوا بأنهم " أعداء الله " ، ووصف القذافي في خطبته أمام المؤتمر الشعبي عمليات الإعدام بأنها دروس مفيدة جداً . 32 " .

ومنذ أوائل السبعينات تم احتجاز أكثر من 199 مواطن ليبي وزاد عددهم إلى 400 مواطن منذ أوائل عام 1989 بالإضافة إلى اعتقال العديد من المدنيين والعسكريين في أعقاب التمرد العسكري في أكتوبر 1993 وعزلهم في مكان مجهول . 33 " .

وعندما أعلن القذافي عن عمليات التطهير عام 1996 ألقى القبض على العديد من رجال الأعمال وأصحاب مـ حلات الذهب وشركات الاستيراد والتصدير وشكل القذافي لجان " البركان " من الشباب الثوريين لمداومة محلات الأغنية ومصادرة البضائع بحجة بيعها بسعر أعلى ووصل عدد المعتقلين خلال هذه الفترة إلى أكثر من 1200 شخص . 35 " .

واعقل غير الليبيين المقيمين في ليبيا لأسباب غير قانونية فمعقب صدور قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي في فبراير 1994 بحسم الخلاف على شريط أوزو الحدودي مع تشاد لصالح الأخيرة اعتقلت ليبيا أكثر من 400 تشادي في طرابلس وحدها وعدد كبير من نيجيريا والاردن والصومال لأسباب ادعت انها تتعلق بتصاريح العمل . 36 " .

وفي منتصف عام 1995 نشرت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان قائمة بأسماء 21 شخص تم خطفهم قسراً ولم يعرف مصيرهم ومنهم الإمام " موسى الصدر " الزعيم الشيعي والذي اختفي أثناء زيارته ليبيا أواخر أغسطس 78 وقالت ليبيا انه غادر إلى روما ، بينما اتهمت حركة " أمل " الشيعية في لبنان ليبيا باختطافه فرد القذافي باتهام "تيه برى" زعيم حركة أمل باختطافه ليحل محله في زعامة الحركة الشيعية في لبنان 37 " .

ويعتبر ملف السجناء السياسيين والمفقودين والمغييبين في داخل السجون الليبية من أهم الملفات التي تبين حجم الانتهاكات التي ترتكبها الدولة الليبية في حق مواطنيها وبالرغم من أن ليبيا وقعت على أغلب الاتفاقيات المتعلقة بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنها من أكثر الدول التي تنتهك حقوق السجناء السياسيين ورغم النفي المطلق من قبل السلطات لوجود سجناء رأي ، فقد انتشر في ليبيا مجموعة من السجون والمعتقلات أقمها وأكبرها : سجن أبو سليم طرابلس / سجن عين زارة طرابلس / سجن الكويقية بنغازي كما ينتشر مئات من مراكز الحجز المؤقتة ومكاتب التحقيق التابعة لأجهزة الأمن المختلفة ، وتتضمن وسائل التعذيب الضرب بالأيدي والأقدام والأحزمة والعصي والأسلاك الكهربائية، والتعليق في أوضاع ملتوية ومؤلمة مع الضرب، واستخدام الصدمات الكهربائية، والاعتصاف والعنف الجنسي والتهديد باغتصاب زوجات المعتقلين وبناتهم لإجبارهم على الاعتراف فضلاً عن المعاملة غير الإنسانية التي يعامل بها السجناء داخل السجن كأن يجبر في مرات عديدة على شرب بوله ، ونتيجة غياب الرقابة من قبل الدولة أو منظمات حقوق الإنسان على الـ سجون والمعتقلات في ليبيا فإن المشتريات من ذوي وعائلات المسجونين السياسيين قد فقدوا الأمل في حياة أبنائهم وأقاربهم ويعتقدون بأنهم قد ماتوا إما تحت التعذيب أو نتيجة الإهمال الصحي أو قتلوا في حادثة القتل الجماعي في سجن (بوسليم) والتي عرفت بمذبحة سجن بوسليم . 38 " .

ابرز النقاط السوداء في سجل القذافي : مذبحه سجن أبو سليم

تعتبر مذبحه سجن أبو سليم من ضمن الجرائم الأشد ضد الإنسانية ، ففي 29 يونيو عام 1996 وقعت المذبحة التي راح فيها نحو 1200 سجين سياسي .

ارتكبت السلطات الليبية مجزرة في أكبر معاقلة سياسية (سجن بوسليم) عام 1996 وذلك عندما فتحت فوهات أسلحتها الخفيفة والثقيلة في حق سجناء عزل ذنبهم الوحيد أنهم أعلنوا تمردا وإضرابا داخل السجن نتيجة الأوضاع الصحية السيئة والمعاملة الغير إنسانية واحتجاجا على أصناف التعذيب والإهانة واستمرار حبسهم دون تقديمهم لأي محكمة بعد عملية تفاوض مع السجناء الذين كانوا قد احتجزوا أحد حراس السجن لساعات طويلة اشترط فيها السجناء أن يسمح لهم بالاتصال الخارجي وأن يقدموا إلى م حاكم بدلا من الاستمرار في حبسهم دون أي تهم وتحسين المعاملة ووقف التعذيب فوافقت السلطات مقابل إطلاق سراح الحارس المحتجز . وبعد إطلاق الحارس جاءت الأوامر من الجهات العليا بإنهاء التمرد بطريقة وحشية بعد أن تم جمعهم في باحة كبيرة وإطلاق عليهم الرصاص بشكل عشوائي حصد أرواح المئات منهم وقد قامت مؤسسة الرقيب بتسجيل وتوثيق الحادثة كاملة عن طريق أحد الشهود على هذه المجزرة

وحتى تاريخ هذا اليوم فإن السلطات الليبية وبالرغم من اعتراف العقيد معمر القذافي بالحادثة لم تقم حتى هذه اللحظة بأي خطوات جادة لمعالجة ملف هذه القضية كما لم تقم بتقديم أي اسم من أسماء الضباط الذين أشرفوا على العملية للدعوى وفي الوقت الذي تقوم السلطات الليبية بتعويض جميع الضحايا الغربيين والأمريكان فإن عائلات ضحايا مذبحه سجن بوسليم والذين يقدر عددهم بالمئات (قرابة 800) لا يزالون ينتظرون أن يمارس المجتمع الدولي كل ما يملك من وسائل الضغط المتاحة على النظام الليبي كي يقوم بالتحقيق في ملابسات هذه الحادثة المأساوية ونشر نتائجها وأسماء القتلى على الرأي العام وتعويض أهالي الضحايا ومعاقبة المسؤولين. "39"

القذافي و الاختفاء القسري للبيبين

لعل قصة رواها أحد أبناء العقيد القذافي توضح لنا البساطة التي يختفي بها المواطنين في ليبيا ، وكيف يتم قتلهم بدم بارد ، يقول السيد سيف القذافي " في أحد الأيام من عام 1986 أو 1987 ، حينما كان في المدرسة الثانوية جاءه مواطن وأخبره أن الأمن الليبي قد القي القبض على والده ، وكل مايرغبه المواطن أن يعرف هل والده حي أو ميت ، وبعد أكثر من عشرين عاما ، أجاب السيد سيف القذافي ببساطة ، عندي إجابة الآن لهذا الشخص ، أن والدك ميت أولا ، وتم قتله أو إعدامه بشكل غير قانوني وغير شرعي وقتل في غابة وفي قبر مجهول"40"

هكذا ببساطة ، إختفى مواطن ، وظلت أسرته أكثر من 20 عاما دون أن تعرف مصير عائلها ، لإجيب السيد القذافي أنه ميت !!

إنها قصة الآلاف من المواطنين الليبيين الذين أختفوا أو قتلوا بدم بارد سواء في غابة أو قبر مجهول ، من يهتم في ليبيا بحياة المواطن الليبي؟؟

ما زالت هذه مشكلة الاختفاء القسري قائمة بالرغم من المطالبات المتكررة بضرورة الإفصاح عن أماكن المحتجزين بشكل صريح وواضح، ومن أشهر هذه الحالات -وذلك على سبيل المثال لا الحصر- اختطاف واختفاء كلا من: منصور الكيخيا ، عزت المقرئ ، جاب الله مطر ، الشيخ موسى الصدر ورفاقه "40" .

وقد سجلت منظمات حقوق الإنسان الليبية والدولية أكثر من 300 حالة موثقة قامت السلطات الليبية بإبلاغ ذويهم بوفاة أبنائهم في ظروف غامضة ولم تسلمهم الدولة شهادة للوفاة أو الجثة كما أن الدولة الليبية ترفض أن تبليغ عن سبب الوفاة كما أن منظمة التضامن من أجل حقوق الإنسان / جنيف أصدرت قائمة بأسماء 258 سجيناً فقد أقر بهم الاتصال بهم منذ اعتقالهم. وفي بعض الحالات، اعتُقل السجناء كما يبدو بدون تهمة أو محاكمة طوال أكثر من عقد من الزمن. وفي حالات أخرى، يعتقد أنه حتى الأشخاص الذين برأت ساحتهم المحكمة ما زالوا معتقلين رغم أن عائلاتهم لم تسمع أخباراً عنهم منذ سنوات ، ومن أبرز الشخصيات المختفية قسراً في سجون النظام الليبي والتي يعتقد بأنه قد تمت تصفيتهم داخل المعتقلات الليبية ومراكز الحجز والشرطة :

* منصور الكيخيا دبلوماسي ليبي وناشط بارز لحقوق الإنسان والأمين العام للتحالف الليبي الوطني، اختفى في القاهرة بمصر العام 1993. عندما كان يحضر المؤتمر العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة وشهود للمرة الأخيرة مساء 10 ديسمبر/كانون الأول 1993 في فندق السفير.

* جاب الله حامد مطر وعزت يوسف المقرئ، اثنان من الأعضاء البارزين في الجماعة الليبية المعارضة "جبهة الإنقاذ الوطني الليبية" وقد "اختفيا" في القاهرة في مارس/آذار 1990. ومكان وجودهما منذ ذلك الوقت غير معروف، على الرغم من ورود أنباء تؤكد أنهما قد سلما إلى السلطات الليبية.

* "اختفى" الإمام موسى الصدر، وهو رجل دين شيعي بارز إيراني المولد ويحمل الجنسية اللبنانية، مع شخصين آخرين ، خلال زيارة قاموا بها إلى ليبيا في العام 1978. وفي 1 سبتمبر 2002. وفي خطاب مشهور اعترف العقيد بأن الصدر قد اختفى في ليبيا

* عمرو خليفة النامي أستاذ الدراسات الإسلامية والحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كمبودج اختفى في سجون النظام الليبي منذ اعتقاله الأخير سنة 84 م وتشير بعض الأنباء الغير مؤكدة بأن الدكتور عمرو قد مات تحت التعذيب وحتى تاريخ اليوم أي بعد 25 عاما لا تزال أسرته وأولاده بانتظار مصير والدهم . "41"

محكمة الشعب الإستثنائية

محكمة الشعب : أداة من أدوات القمع السياسي وهي محكمة تصنف بأنها استثنائية (غير شرعية) ولا تتقيد بالمعايير الدنيا للمحاكمات العادلة وقد أنشئت محكمة الشعب بموجب القانون رقم "5" لسنة 1988 إلا أن التعديلات اللاحقة للقانون المذكور خاصة التعديل الذي أدخل بموجب القانون رقم "3" لسنة 1997 قد جعل من هذه المحكمة وئزاعها مكتب الإدعاء الشعبي أداة من أدوات الحكم وتحقيق رغبة السلطة التنفيذية الحاكمة وليس أداة من أدوات تحقيق العدالة ومن خلال متابعة القضايا التي يتولاها مكتب الإدعاء الشعبي ومحكمة الشعب يمكن استخلاص ما يلي:-

- حاول مكتب الإدعاء الشعبي دائما تغطية الممارسات التعسفية للسلطة التنفيذية من حيث قيامه شكلا بالإفراج عن المتهم الذي يُجلب إليه مجبوسا بطريقة قانونية لمدة طويلة (وصلت إلى سنين عديدة) ثم القبض عليه في ذات الوقت من جديد.
- تقوم دوائر محكمة الشعب برفض أحكامها قبل صدورها وخاصة في القضايا الهامة لأخذ موافقة السلطة التنفيذية الحاكمة عليها وهو ما يُخل باستقلالية وحيادية المحكمة.
- صدرت أحكام ببراءة متهمين مما أسند إليهم وبالرغم من ذلك فقد ظلوا رهن الحبس مدة طويلة .
- عدم وجود ضمانات للمحامين من مزاولة واجبه تجاه موكلهم وذلك بمنعهم من ممارسة هذه الحقوق من قبل مكتب الإدعاء الشعبي مما يُعد إخلالا بالضمانات الأساسية للدفاع أمام محكمة الشعب.
- عدم تمكين الدفاع من الإطلاع على ملفات موكلهم الأمر الذي يعتبر إنتهاكا وخرقا لحقوق موكلهم. إن القواعد القانونية لمحكمة

الشعب تجعل من تحقيق العدالة أمرا مستحيلا لذلك يطالب المحامون دائما والقانونيون ومنظمات حقوق الانسان بضرورة إلغاء محكمة الشعب واستبدالها بقضاء عادل قادر على الحكم في القضايا المعنية⁴²

وقد اتخذ مؤتمر الشعب العام قراره في 12 يناير 2005 بإلغاء محكمة الشعب ، وكانت منظمة العفو الدولية في زيارتها إلى ليبيا في فبراير 2004 طالبت بإلغاء هذه المحاكم التي ابتدعها العقيد القذافي لإضفاء الشرعية القضائية على مطاردهاته لمعارضيه وجاء إلغاء هذه المحكمة نتيجة ضغوط دولية لما روج عن هذه المحكمة من جورر وأحكام لحقها الظلم والتهتان أدت إلى انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وبدلاً من نظر هذا النوع من القضايا أمام القضاء العادي وتحولها إليه ، والتي اضطلعت بها محكمة الشعب بالسابق تم إنشاء محكمة أمن الدولة ونياية أمن الدولة لتحل محل محكمة الشعب كنوع من التحويل لأدوات النظام القمعية ، والغريب في الأمر أن إلغاء محكمة الشعب أعقبه بفترة قصيرة جدا إنشاء محكمة تحت اسم " محكمة أمن الدولة وذلك أواخر 2007 تنظر ذات القضايا التي كانت محكمة الشعب تنظرها مثل قضايا تجريم الحزبية وحماية الثورة وترويج أفكار ونظريات ضد نظام الدولة ، لتكون هذه المحكمة باختصار أداة من أدوات النظام للدفاع عن نفسه بإصداره قوانين لحمايته و بتفعيل القوانين الخادمة لمصلحته فقط وإهدار القوانين الكافلة لحق المواطن. ⁴³

القذافي و الصحافة العربية والأفريقية

بذل العقيد القذافي كل جهد من أجل أن يسكت أصوات الصحافة المعارضة له في أنحاء العالم العربي كما نجح في إسكاتها داخل ليبيا، ومؤخرا نجح القذافي في مقاضاة ثلاثة صحف مغربية هي " المساء ،الجريدة الأولى والأحداث المغربية" بتهمة باهائته و التعدي على كرامته وذلك على خلفية بعض المقالات التي تناولته بالنقد ،وقد حكمت المحكمة في هذه القضية بتغريم الصحف الثلاثة 370 ألف دولار⁴⁴ وكان القذافي بعد أن أطاح بحرية الصحافة في ليبيا ، بدأ يوجه خبراته في ملاحقة الصحافة والصحفيين العرب بشكل عابر للحدود . ⁴⁴ وقائمة الصحفيين الذين لا يحقهم الزعيم القذافي لاسيما في العالم العربي أو في أفريقيا طويلة جدا منهم :

1- قضية ضد الصحفي المصري إبراهيم عيسى ، رئيس تحرير جريدة الدستور وبلال فضل الصحفي بذات الجريدة بسبب مقاله عن الرجل الأخضر في أكتوبر 2006 ، ونفي إبراهيم عيسى الاتهام المنسوب إليه بأنه اشترك في الإساءة لرئيس دولة صديقة، مؤكداً أن المقال «ينتمي إلى الكتابة الساخرة، ويندرج تحت النقد المباح .

2- وفي نهاية عام 2003 أقام القذافي دعوى قضائية ضد 14 صحفي مصري بعد حملة صحفية هاجمته فيها الصحف المصرية بالتخلي طواعية عن إنتاج كافة أسلحة الدمار الشامل واتهمهم القذافي بسببه وقذفه وبعض هذه القضايا ذهبت إلى النائب العام المصري مطالبة بإحالة المشكوكين على المحاكمة الجنائية، وحينها علّق وزير الإعلام المصري السابق صفوت الشريف قائلا " إن الحكومة الليبية لا تعترض على الحوار الموضوعي، لكنها تعترض على بعض الألفاظ التي تسيء للأشخاص في ليبيا معربا عن رفضه تلك الممارسات قائلا إنها تسيء إلى مهنة الصحافة وتمثل خروجاً على ميثاق الشرف الصحفي " ، لكن مصير هذه القضايا سرعان ما دخل زاوية النسيان إلى حين إشعار آخر .

3- بسبب مقال تحت عنوان "كلام في الهواء" للصحفي سليم عزوز في جريدة الأحرار تمت محاكمة الصحفي ورئيس التحرير بتهمة الإساءة والإهانة للشعب الليبي ولشخص قائدته وزعيمه العقيد معمر القذافي. وطالبت الدعوى التي أقامها رئيس إدارة قضايا الدولة في «الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى» بوصفه النائب القانوني عن الدولة الليبية ومؤسساتها، بتوقيض مليون جنيه مصري على أن يتم التبرع بهذا المبلغ إلى مستشفى سرطان الأطفال الجديد في مصر. إلا أن المحكمة قضت في أبريل 2004 برفض الدعوى وألزمت القذافي بالمصاريف، وجاء في حيثيات حكمها أن المبراة السابقة كانت مجرد مدخل في المقال الذي جاء دفاعا عن الصيادين المصريين الذين قامت السلطات الليبية بالقبض عليهم بتهمة اختراق المياه الإقليمية الليبية.

4- فيما قضت إحدى المحاكم الجزائرية في الدعوى القضائية التي أقامها القذافي ضد جريدة "الشروق اليومي" بحبس مدير الجريدة "على فضيل" والصحفية "ثالثة برحال" لمدة 6 أشهر حبس نافذة وغرامة مالية قدرها 20 ألف دينار جزائري وكذلك دفع تعويض مالي لمصالح القذافي قدره 500 ألف دينار جزائري، إلى جانب توقيف الجريدة عن الصدور لمدة شهرين كاملين ، ويشار إلى أن الصحيفة الجزائرية كانت أشارت في تقريرين نشر في 12 و13 أغسطس 2006 استنادا لزعماء قبائل الطوارق في الجزائر والنيجر ومالي طالبا عدم كشف هويتهم إلى خطة مغيرة أعدها العقيد القذافي لزعزعة استقرار الجزائر باستخدام جماعات من الطوارق ذات نزعة انفصالية.

5- ولم يتورع القذافي حتى عن مقاضاة وكالة أنباء فلسطينية لنشرها خبرا عن إعتلال صحته ، حيث أعلنت وكالة الأنباء الفلسطينية على الانترنت (مما) ان الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي كلف محاميا فلسطينيا رفع دعوى قضائية ضدها وضد رئيس تحريرها ناصر اللحام، لنشرها خبرا غير صحيح حول تعرض القذافي لجلطة دماغية في مايو 2007.

6- وفي يوليو 2004 قام العقيد القذافي برفع دعوى قضائية ضد جريدة الوطن السعودية بعد أن نشرت الجريدة مقالة افتتاحية بعنوان " عقدة نقص " علق فيها على اقتراح العقيد بتغيير اسم فلسطين إلى " اسراطين " وقبول عضوية إسرائيل في جامعة الدول العربية.

7- وفي عام 2004 تقدم القذافي بدعوى قضائية لدى المحكمة الابتدائية بالرباط ضد "مصطفى العلوي" مدير تحرير صحيفة "الأسبوع" الأسبوعية، وذلك بسبب رسم كاريكاتوري للقذافي صدر على الصفحة الأولى للجريدة عقب إعلان ليبيا التخلي عن برامجها النووية.

8- وفي فبراير 2009 أقام السفير الليبي بأوغندا دعوى قضائية بالتعويض ضد صحيفة "ذا ريد بير" الأوغندية وقال رئيس التحرير الأوغندي أن محامي القذافي رفعوا دعوى تطالب بتعويض مليار دولار ضد صحيفته نتيجة تقارير الصحيفة التي ذكرت أن هناك علاقة حب تربطه بالملكة الأم في مملكة تورو وهي ارملة تدعى "بيست كيمبيشا".

والقتل مصير الصحفيين المنتقدين:

1- محمد مصطفى رمضان ، صحفي عمل مذيعا في القسم العربي ببيئة الإذاعة البريطانية وكان مقيما في لندن ، وفي يوم الجمعة 11 أبريل 1980 وبعد فراغه من أداء صلاة الجمعة في مسجد لندن المركزي، وبينما هو يغادر ساحة المسجد ليلتحق بزوجته وإبنته اعترض طريقه شخصان أطلقا عليه الرصاص من مسافة قريبة في وضع النهار وأمام مرأى ومسمع المصلين والمارة. وأعلنت اللجان الثورية مسؤوليتها عن الجريمة بكل فخر واعتزاز. ومنعت أهله من استقبال جثمانه وإقامة جنازته أو دفنه في بلده فأعيد الجثمان للدفن في لندن. وتبجح موسى كوسا في مقابلة مع صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ 10 يونيو 1980 بأن اللجان الثورية هي التي نفذت اغتيال محمد رمضان ومحمود نافع مؤكدا أن التصفيات ستواصل على الساحة البريطانية. وفي محاكمة لم تستغرق أكثر من 44 دقيقة في لندن اعترف كل من بلحسن محمد المصري (28 سنة) ونجيب مفتاح القاسمي (26 سنة) - وكلاهما ليبي - بارتكاب تلك الجريمة النكراء "تنفيذا لحكم الشعب". وصدر حكم على كل منهما بالسجن مدى الحياة.⁴⁵

2- ضيف الغزال " ربما طعنة سكين غادر أتعرض لها جزافا من مسجون حصل على أعلى وأرق شهادات الإجراء. صار طليقا لحسن سيرته وسلوكه... أو خنجر مسموم لزنجي اجتاز الحدود بلا أوراق أقلها ما يثبت لياقته الصحية...؟؟؟؟ ربما حادث مروري أليم ومروع وغريب أتعرض له فجأة في شوارع بلادنا المسروقة أو على طرقاتها الصحراوية من قبل (شاحنة) يقودها صاحب رتبة عسكرية

كبيرة...!!

كانت هذه فقرة من مقال كتبه الصحفي ضيف الغزال قبيل اغتياله في 21 - 5 - 2005 حيث اختطف ضيف من قبل شخصين مسلحين ادعوا انهم من الأمن الداخلي الليبي ، في طريق عودته من منزل أحد الأصدقاء غربي مدينة بنغازي وكان برفقة الإعلامي محمد المرغني ، وقد صدقت نبؤه ضيف الغزال ، حيث تم العثور على جثته مهشمة الأصابع ومصابة بطلق ناري ومقيد اليدين. بعد تسعة أيام من اختفائه.

ونتيجة لرد الفعل الواسع سواء بداخل ليبيا أو خارجها على هذه الجريمة الوحشية ، فقد تم القبض على الجناة وتمت محاكمتهم ، والحكم بإعدامهم في يوليو 2007 ، في محاكمة غامضة أثارت من الشك في الأمر أكثر مما أزالته ، ولم ينفذ الحكم ، مما خلق تفسيرات عديدة ، سواء ما تعلق منها بتهديد المحاكمين "كلمة المحاكمين بسبب كثرة الشكوك في حقيقة ارتكابهم للجريمة" بكشف الحقيقة ، أو بسبب ما أعلنه نجل القذافي وأحد المسيطرين على ليبيا من ترك الأمر بيدي أسرة ضيف الغزال ليقللوا بالنية والصفح.

ولكن يبقى أن هذه الجريمة تمت ضد صحفي بنفس الوسائل التي يعاقب بها الصحفيين المنتقدين في ليبيا، وكان تهشيم أصابعه التي يكتب بها أوضح الأدلة على ذلك.

الصمت أمام الصحافة الدولية

يمكننا القول أن القذافي لم يدع أي كلمة نقد تكتب ضده في الصحف العربية إلا وقام بملاحقة ومقاضاة من كتبها ، ولكن العكس تماما كان مع الصحف الأجنبية التي تنتقد بأساليب قوي وكلمات لاذعة ورغم ذلك لم يتحرك إزاءها وكأنها عبارات مدح .

1- ومن هذه الصحف جريدة واشنطن بوست الأمريكية التي أطلقت عليه لقب " الدكتاتور " حيث أورد التقرير السنوي الذي تصدره الجريدة لعام 2007 عن أسوأ حكام العالم تضمنت بعض الرؤساء والملوك العرب إلى جانب القذافي الذي وصفته بالدكتاتور ، وقال التقرير إن القذافي الذي وصل إلى الحكم وهو في السابعة والعشرين، قضى ما يقرب من عقد من الزمن في عداء مستحكم مع الولايات المتحدة، ولفترة طويلة كانت ليبيا ضمن القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وكما جاء في التقرير فإن الرئيس الليبي قد توقف في عام 2006 لمدة ستة أشهر عن تمويله للإرهاب، وكنيجة لذلك قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش في يونيو من نفس العام إزالة اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبدأ النظام الليبي في السنوات الأخيرة جني ثمار التحول في سياساته اقتصاديا من خلال الاستفادة من الاستثمارات الجديدة في حقول النفط الضخمة ، والانفتاح النسبي مع الدول الغربية."46".

2- وفي 10-06-2004 ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الزعيم الليبي معمر القذافي صادق على خطة أعدتها الاستخبارات الليبية لاغتيال ولي العهد السعودي الأمير عبد الله لزعزعة أمن المملكة ، وقالت الصحيفة أن اثنين من المشاركين في خطة الاغتيال وهم عبد الرحمن العامودي، أحد قادة الجالية الإسلامية في أميركا المعتقل حاليا في الولايات المتحدة و محمد إسماعيل، ضابط استخبارات ليبي معتقل في السعودية أدلوا بمعلومات تفصيلية حول العملية للمحققين مؤكدين أن العقيد القذافي صادق شخصا على الخطة ، وكان رد ليبيا من خلال سيف الإسلام القذافي نفى الاتهامات قائلا أنها "مجرد هراء " 47 " .

3- قالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" في تعليقها على اعلان إيطاليا عن عزمها إعادة بعض المهاجرين الى ليبيا بمناسبة زيارة القذافي الى إيطاليا في يونيو 2009 أنها تمثل "احتقالا بصفقة وسخة بموجبها اتفق البلدان على ضرب حقوق اللاجئين والمهاجرين عرض الحائط". وهو وصف قد يعرض حياة أي صحفي عربي إلى فقدان حياته أو حريته وأمواله على أقل تقدير اذا وصف به القذافي."48"

4- فيما قالت منظمة العفو الدولية لساركوزي إنه يستغل "ديكتاتورا" في تعريفها للقذافي ، وهو التعبير الذي تم الحكم بالتعويض ضد الصحفيين المغاربة حين وصفوه به."49"

مؤسسة القذافي الخيرية وحقوق الإنسان:

قد لا يوازي حجم التمويل المنفق على ما يسمى "بالمركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر" سوى حجم التمويل الهائل الذي بنفق على ما يسمى بـ " مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية" ، حيث تصل تقديرات البعض لحجم ميزانية هذه المؤسسة ما يعادل ميزانية دول صغيرة أو توصيل المياه والمرافق الأساسية لكل مواطني ليبيا المحرومين من هذه المرافق رغم أموال النفط الهائلة.

ويصدق على هذه المؤسسة قول الشاعر العراقي مظهر النواب " يدافع عن كل قضاي الكون ، ويهرب من وجه قضيته! " .

فسوف تجد على موقع هذه المؤسسة ومن خلال تصفح الأنشطة التي قام بها ، مساعدات مالية لمواطنين وأنشطة في تشاد ، الفلبين ، النيجر ، السودان ، تايلاند ، سنغافورة ، باكستان ، بوركينافاسو ، سيراليون ، أفغانستان .. الخ ، لكن السيد سيف القذافي الذي يدير هذه المؤسسة ، الذي يشعر بالفخر بنفسه ، ويسعد بإطلاقه التصريحات "فقط تصريحات" مختلفة عن ممارسات والده ، لا يحرك ساكنا حينما تغلق جريدة أو معتقل صحفي أو تؤمم قناة أو يختفي مواطن قسريا ، لاسيما وأن المؤسسة تستضيف نشاط حقوق الإنسان الذي تروج له أكنوية جائزة القذافي لحقوق الإنسان ، ويبدو أن هذه المؤسسة تهتم فقط بحقوق الإنسان ، غير الليبي.

أما دورها في ليبيا فيقتصر على إنتقاد المؤسسات الحقوقية الليبية في الخارج ، ومهاجمة تقاريرها .

ألقاب القذافي

في آخر إجتماع قمة للرؤساء والحكام العرب في الدوحة 2009 ، توجه العقيد القذافي بالنقد للملك السعودي قائلا " انا قائد أممي وعيميد الحكام العرب وملك ملوك إفريقيا وإمام المسلمين. مكانتي العالمية لا تسمح لي ان انزل لأي مستوى آخر. وشكرا"

إلا أن الألقاب التي اطلقها العقيد القذافي على نفسه في هذه الجملة لا تتضمن ألقابه الوحيدة ، فقد جمع القذافي وأختار أن يمنح نفسه العديد من الألقاب سواء المرتبطة ببحث نظمها إحدى اللجان الثورية أو حسب ما ترائي له و التي تتم عن شعوره بالمظمة والتفرد منها :

- "ملك ملوك أفريقيا"
- " الأخ العقيد قائد الثورة"
- " أمين القومية العربية"
- "عميد الحكام العرب"
- "إمام المسلمين"
- " رئيس تجمع دول الساحل والصحراء"
- " قائد القيادة الشعبية الإسلامية"
- " المفكر والقائد الأممي"
- "قائد ثورة الفاتح من سبتمبر"

- "امغار" أو قائد الطوارق
- "الزعيم"
- "الأخ معمر القذافي قائد الثورة الليبية"

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية المعظمى : ولم يكن منطقيا أن يمنح القذافي نفسه هذه الألقاب وهو ينير ويسيطر على دولة صغيرة مثل ليبيا ، فكان أن قام بتغيير اسم ليبيا من " الجمهورية العربية الليبية " إلى "الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية المعظمى" حتى تتلاءم مع شعوره بالزعامة والمبقرة.

خاتمة

نجح نظام العقيد القذافي خلال 40 عاما نجاحا باهرا في إسكات أي صوت قد يتجرأ ليس على انتقاده أو انتقاد سياسته ، بل وإسكات أي منادي أو مطالب بدولة مؤسسات حقيقية ، بدلا من الأشكال الكاركتورية التي أبدعها ، وقد نهج في سياسة الإسكات التي يتبعها كل الدروب والأشكال ، بداية من الملاحقة القانونية ، وحتى السجن والتعذيب ، وصولا إلى الإغتيالات والتصفية الجسدية ، ساعده في ذلك المائد النفطى الضخم لليبيا ، والذي تعامل القذافي معه تعامل الإنسان العادي في ثروته الخاصة ، وقد أسفرت هذه السياسات عن تفرغ شبه كامل لليبيا من الصحافة المستقلة أو المعارضة ، بحيث باتت المعارضة الليبية في الخارج هي المنافس الأكبر للمعارضة المرافقة أثناء حكم صدام حسين للعراق من حيث الحجم والتأثير ، على الرغم من قلة عدد سكان ليبيا مقارنة بالعراق.

وفي حين تحول العقيد القذافي إلى نصف إله ونصف ديكتاتور ، فقد أصبح ابنائه يسيطرون على مقاليد الحكم في ليبيا وثروتها بشكل يضاهي تصرف أبناء الإقطاعيين في أوروبا العصور الوسطى .

وعلى الرغم من وجود مؤسسات حديثة من حيث الشكل ، مثل المؤسسات البحثية والوزارات التي سميت "أمانات" وتصديق لبيبا على أغلب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، إلا أن حقيقة الأمر جعلت أنه ما من قانون يطبق في ليبيا سوى رغبات القذافي ، وما من دستور يلزم سوى الكتاب الأخضر الذي لا يتجاوز في أفضل تقدير له كتاب أطفال في المدارس الابتدائية.

وكان لدور المجتمع الدولي ، سواء بالحصار الذي فرضه على ليبيا لسنوات طويلة ، أو نفاقه لنظام العقيد القذافي بعد دفع مليارات الدولارات كتعويضات عن عمليات إرهابية مارسها نظام القذافي لفترات طويلة ، فضلا عن أعداد هائلة من الكتاب والصحفيين والأكاديميين الذي شاركوا في إنكاء نزعة العظمة والسيطرة لدى هذا العقيد ، بمقابل مالي تم دفعه من أموال الشعب الليبي ، سواء عبر دراسات مزيفة عن عظمة الكتاب الأخضر أو تأسيس فروع له في الخارج ، أو إعلانات عن القذافي وإنجازاته الوهمية في ليبيا وفي الصحف العربية والدولية.

كل هذه ساهمت في صعوبة أن تتحول ليبيا لدولة حقيقية تحكمها المؤسسات وليس العقيد وإبنائه.

ولا تجد الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، بدلا عن تضال سلمي وقانوني يقوده المواطنون الليبيون لفرص دولة القانون ، والمؤسسات ، تكون الأحزاب والصحافة المستقلة والسلطة القضائية والبرلمان هي أدواته الرئيسية ، فضلا عن فضح كل من اغترف من أموال الشعب الليبي في الداخل أو الخارج ، وأن تتوقف الحكومات الغربية والأوروبية عن التفاف الذي تمارسه مع هذا النظام من أجل عقود نفطية أو تجارية ، حيث تتم هذه التعاقدات من نظام يفقد لأدنى مصادقية أو شرعية.

أما الحكومات العربية ، فتأسف الشبكة العربية أن تعلن أن أغلبها لا يختلف كثيرا عن نظام القذافي ، وإنه من المنطقي والطبيعي أن تؤيده هذه الحكومات ، حتى مع بعض الاختلافات الثانوية بين هذه الحكومات وحكومة القذافي ، فهي لا تغير في جوهر الطبيعة المشتركة بين حكومات غير ديمقراطية ، سواء أكانت ملكية أو جمهورية.

هوامش

1" عقب انقلاب الفاتح من سبتمبر "ثورة الفاتح من سبتمبر" منح القذافي لنفسه رتبة عقيد.

2" كان اسم ليبيا قبيل ثورة الفاتح من سبتمبر هو "المملكة الليبية المتحدة".

3" حقوق الإنسان في ليبيا ..حدود التغيير ، تقرير للكاتبة أحمد المسلمان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .. 1999 .. ص 6 .

4 " تقرير صادر عن منظمة " هيومان رايتس ووتش " بعنوان " الأوضاع في ليبيا " صادر في 12 سبتمبر 2006 .. ص 122

5" انظر المرجع السابق "3" ص 18

6" المزيد على قسم قانون ليبيا في :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

7" موقع ليبيا ، (حدث في ليبيا .. الغاء الدستور الليبي) ، بتاريخ 6 مارس 2009

http://www.libya-al-mostakbal.org/articles0309/alleepbia_hadath06_060309.html زيارة تاريخ 26 يوليو 2009

8" موقع الاتحاد الليبي للمدافعين عن حقوق الانسان ، مقالة الامين العام للاتحاد الشارف الغرياني ، نشرت بتاريخ 3 ابريل 2008 ، <http://www.libyanhumanrights.com/bayan21.htm> زيارة تاريخ 28 يوليو 2008 "9" انظر المرجع السابق .

10" موقع اللجنة الشعبية للمعدل

<http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=33> زيارة 14 أغسطس 2009.

11" شبكة انا المسلم للحوار الاسلامي ، مقالة "أساءة ليبيا..ومسؤولية القذافي" ، الدكتور محمد يوسف المقرئ رئيس ديوان المحاسبة الأسبق و سفير ليبيا الأسبق لدى الهند ، بتاريخ 5 فبراير 2007 ،

<http://www.muslim.net/vb/showthread.php?t=206230> ، زيارة تاريخ 4 أغسطس 2009

12" موقع التضامن لحقوق الانسان ، الصحافة في ليبيا تاريخها وإبرز محطاتها ، 3 يناير 2006

<http://www.libya-watanona.com/libya> ، زيارة تاريخ 27 يوليو 2009 "13" انظر المرجع السابق .

14" بيان صادر عن المؤتمر الوطنى للمعارضة الليبية بعنوان " اليوم العالمى لحرية الصحافة فى ليبيا توجد صحافة ولكن بدون حرية" ،

- بتاريخ 3 مايو 2009 ،
<http://www.libya-ncl.com/LinkClick.aspx?link=617&tabid=36&language=en-US> ، زيارة تاريخ 30 يوليو 2009
- 15 " خصم عند الإنترنت والحكومات العربية ، تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، في ديسمبر 2006 ،
<http://www.openarab.net/ar/node/104> زيارة 28 يوليو 2009.
- 16 " جريدة الشرق الأوسط السعودية بتاريخ 26 أبريل 2008.
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=468434&issueno=10742> زيارة 2 أغسطس 2009.
- 17 " عناوين من المشهد الإعلامي الليبي ، مقال عيسى عبدالقيوم ، في موقع ليبيا وطننا في 20 يونيو 2008.
<http://www.libya-watanona.com/adab/essa/ea20068a.htm> زيارة 11 أغسطس 2009.
- 18 " موقع ليبيا وطننا ، مقالة الخطوط الحمراء.. الدستور والقوانين ، الكاتب بقلم : فوزي عبدالمحميد ، بتاريخ 10 مارس 2008 ،
<http://www.libya-watanona.com/adab/forfia/fo10038a.htm> ، زيارة تاريخ 30 يوليو 2009
- 19 " موقع ليبيا الحرة ، مقالة "النظام الليبي مستمر في التصليل وتزييف الحقائق " صادر عن جبهة التبو لاتخاذ ليبيا ، بتاريخ 21 نوفمبر 2008 ،
<http://www.libya-alhora.com/forum/showthread.php?t=37140> ، زيارة تاريخ 27 يوليو 2009
- 20 " موقع الجزيرة الاخباري ، ملف خاص عن الاحزاب في الوطن العربي ، بتاريخ 3 اكتوبر 2004
http://www.aljazeera.net/in-depth/power_in_arab_world/2001/8/8-19-2.htm زيارة تاريخ 27 يوليو 2009
- 21 " قناة الجزيرة في 7 أغسطس 2005
<http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=132071> ، زيارة تاريخ 3 أغسطس 2009
- 22 " موقع الجزيرة نت ، القذافي ينصح الإيطاليين بنينذ الأحزاب ، بتاريخ 12 يونيو 2009 ،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/48C60017-AB86-4A3D-89AC-FF0CAF33D6E1.htm> ،
 زيارة 1 أغسطس 2009 23 " مأساة ليبيا ومسئولية القذافي ، موقع الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في 23 أغسطس 2002
- <http://www.libyanfsl.com> مقالات/<http://www.libyanfsl.com/tabid/59/mid/417/newsid417/656/language/en-US/Default.aspx> زيارة 1 أغسطس 2009.
- 24 " المصدر السابق
- 25 " المصدر السابق
- 26 " موقع البي بي سي العربي في 16 أغسطس 2008
http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2009/08/090816_om_press_tc2.shtml زيارة 18 أغسطس 2009.
- 27 " ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الكتاب الأخضر ،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1 ، زيارة تاريخ 2 أغسطس 2009 .
- 28 " المركز العالمي لدراسات وإبحاث الكتاب الأخضر ، نبذة عن المركز ،
<http://www.greenbookstudies.com/ar/center.php> ، بتاريخ 3 أغسطس 2009
- 29 " جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، مقبلا على حصوله على مبلغ 500 دولار نتيجة محاضرة في ليبيا في 4 نوفمبر 2007.
- 30 " جريدة الرياض السعودية ، مقالة (الكتاب الأخضر.. حتى القذافي لم يعد يأتي) ، 6 يناير 2005 العدد 13345 ،
- 31 " مركز دراسات الكتاب الأخضر
<http://www.greenbookstudies.com/ar/index.php> زيارة تاريخ 3 أغسطس 2009
- 32 " تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1988 ، ليبيا ، ص 248
- 33 " انظر المرجع السابق
- 34 " طبقا لتقديرات تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن الأوضاع في ليبيا الصادر عام 1995 ، ص 231 و 232 .
- 35 " انظر المرجع رقم 3 " وكالات الأنباء 16 نوفمبر 1996 .
- 36 " انظر المرجع رقم 3 " ، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام 1995 ، اوضاع حقوق الانسان في ليبيا، ص 233.
- 37 " انظر المرجع رقم 3 "
- 38 " ، موضوع صادر عن مؤسسة الرقيب لحقوق الإنسان عام 2004، السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية ، منشور على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
<http://www.anhri.net/libya/lw/pr041100.shtml> ، زيارة تاريخ 26 يوليو 2009
- 39 " السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية ، تقرير منشور على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان في يوليو 2004
<http://www.anhri.net/libya/lw/pr040700.shtml> زيارة 24 يوليو 2009.
- 40 " كلمة سيف القذافي مدير مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية ، منشورة على الموقع في 26 يوليو 2008
http://www.gdf.org.ly/index.php?lang=ar&CAT_NO=114&MAIN_CAT_NO=9&Page=105&DATA_NO=251 زيارة 3 أغسطس 2009.
- 41 " السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية ، تقرير منشور على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان في يوليو 2004

<http://www.anhri.net/libya/lw/pr040700.shtml> زيارة 24 يوليو 2009.

"42" المرجع السابق

"43" شبكة اخبار ليبيا ، مقال الدكتور الهادي علي بوحمره ، محكمة امن الدولة وشرنقة الخوف، 2 اغسطس 2009 ، http://www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option=com_content&task=view&id=26472&Itemid=1 ، زيارة تاريخ 4 اغسطس 2009

"44" الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ، هل تفرغ الرئيس القذافي ل لاحقة الصحفيين العرب ؟ ثلاث قضايا ليبية ضد صحف مغربية ، بتاريخ 22 ابريل 2009 ، <http://www.anhri.net/press/2009/pr0422.shtml> ، زيارة تاريخ 12 اغسطس 2009

"45" واقعة منشورة على عدة مواقع انترنت منها موقع عرب تايمز <http://www.arabtimes.com/Arab%20con/libya/doc16.html> زيارة 11 أغسطس 2009.

"46" صحيفة تقرير واشنطن ، لتقرير السنوي لواشنطن بوست: خمسة زعماء عرب بين أسوأ طغاة العالم ، 17 فبراير 2007 ، <http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=590&hlstring=%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A> ، زيارة تاريخ 15 اغسطس 2009

"47" موقع العربية نت ، زهول سعودي إزاء مؤامرة القذافي الفاشلة ، 12 يونيو 2004 ، http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=4236 ، زيارة تاريخ 15 اغسطس 2009

"48" موقع السّاتي بي سي العربي في 11 يونيو 2009 http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_8095000/8095101.stm زيارة 12 اغسطس 2009.

"49" الجزيرة نت في 10 ديمبر 2007 <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1077606> زيارة تاريخ 12 اغسطس 2009

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

الرئيسية | عن الشبكة | بريد | بيانات إعلامية | تقارير ودراسات | موضوع للمناقشة | خطوة للأمام | حملات | النشرة الأسبوعية | موثيق وإتفاقيات | أجندة حقوق الإنسان | خدمات | دليل المواقع |
إصدارات حقوقية | جوائز حقوق الإنسان | مؤسسات على الشبكة
جميع الحقوق © محفوظة للمؤسسات الصادرة عنها المواد المنشورة
مصرح بنشر اصداراتنا مع ذكر المصدر و الوصلة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2010 - 2003
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ، مؤسسات أو أفراد ولا تعبر بالضرورة عن موقف الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان



Member of:
ifex.org IFEX